

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 426 لسنة
1989 م بشأن تنظيم امانة الصناعات الحفيفة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 7

السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (426) لسنة 1989 م
بشأن تنظيم امارة الصناعات الخفيفة**

اللجنة الشعبية العامة :

بعد الاطلاع على القانون رقم (55) لسنة 1976 م بشأن الخدمة المدنية ، وعلى القانون رقم (13) لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ، وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 م ، بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم 2 لسنة 1989 م بشأن اعادة تنظيم اللجان الشعبية ، وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (78) لسنة 1988 م بشأن اعادة تنظيم امارة الصناعة ، وبناء على ما عرضه امين اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة بكتابه المؤرخ في 4 من شهر رمضان الموافق 9 من شهر الطير 1989 م ، وعلى ما دار في اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادى الثامن لعام 1989 م ، وعلى ما انتهت اليه لجنة الامانة المشكلة للنظر في تظميات الامانات المستحدثة ،

قررت

مادة (1)

تشمل الصناعات الخفيفة الصناعات التي تنتج سلع تلبى الطلب النهائى للجماهير من الغذاء ومواد المسكن والكساء والاثاث والسلع المعمرة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة والاجهزة المنزليه المعمرة كما تشمل الصناعات المغذية للصناعات الاستراتيجية التي تزودها ببعض الاجزاء لمنتجاتها ، وكذلك الصناعات التي تدخل بعض منتجاتها ، فى الصناعات الاستراتيجية وتحولها الى سلع نهائية .

وتتميز الصناعات الخفيفة بأن مصانعها صغيرة ومتوسطة بوجه عام وبأن ملكيتها تكون فى الغالب أى ملكية تشاركية أو ملكية جماعية للأفراد .

مادة (2)

تشرف اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة على قطاع الصناعات الخفيفة .

وتتولى تنفيذ التشريعات المتعلقة بهذا القطاع وتقوم بوضع خطط وبرامج لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتعلقة به وتشرف وترافق وتوجه جميع الأجهزة والشركات والمنشآت العاملة بالقطاع وتضع نظم الادارة الصناعية الحديثة والمعايير الفنية للمشروعات وتعتمد اسس دراسة المشروعات وتجري البحوث المتعلقة بنشاط القطاع وتقترح خطط التحول للقطاع في إطار خطط التحول للجماهيرية العظمى وسياسات واساليب تنفيذها كما تقترح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالقطاع ،

وتتولى الاشراف على تنفيذ جميع هذه الخطط والنظم والبرامج والسياسات واللوائح والعمل على تذليل ما يعرض تنفيذها من صعوبات . وللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة في سبيل تحقيق اغراضها القيام بما يأتي :-

- 1 - متابعة كافة الأجهزة والشركات والمنشآت والوحدات الصناعية والانتاجية والتسييرية التابعة للقطاع والاشراف عليها وتقدير نشاطاتها وأدائها ومراجعة أوضاعها المالية من جميع الوجوه واتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحقيق هذه المهام .
- 2 - المساهمة في السياسات الخاصة بوضع المعايير والمواصفات القياسية لمنتجات الشركات والمنشآت والوحدات الانتاجية التابعة للقطاع .
- 3 - العمل على تحقيق جودة منتجات الشركات والمنشآت والوحدات الانتاجية بالقطاع وعلى توفير وسائل الامن والسلامة بها والاشراف على التدابير والاجراءات المتعلقة بها .
- 4 - مراجعة تكلفة منتجات المشروعات والشركات والمنشآت التابعة للقطاع .
- 5 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروعات المعتمدة والاشراف عليها ومتابعتها .
- 6 - العمل على اقامة مراكز متخصصة للتدريب والبحوث والتطوير في القطاع والاشراف عليها .
- 7 - العمل على استقدام الخبرات والعناصر البشرية اللازمة للقطاع .
- 8 - اقتراح سياسات التعاون والاستثمار المشترك في قطاع الصناعات الخفيفة
- 9 - التحضير للاتفاقيات مع البلدان الأخرى فيما يتعلق بقطاع الصناعات الخفيفة .
- 10 - المشاركة في المؤتمرات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بالقطاع ،

مادة (3)

يكون بامانة الصناعات الخفيفة كاتب عام يعاون الامين ، يتولى الاشراف المباشر على سير العمل بالامانة وذلك تحت اشراف الامين .

مادة (4)

أولا - يتكون الهيكل التنظيمي لامانة الصناعات الخفيفة من :-

- 1) مكتب الامين .
- 2) المكتب القانوني .
- 3) مكتب العلاقات العامة والتعاون الفنى .
- 4) الادارة العامة للبحوث الصناعية .
- 5) الادارة العامة للمشروعات .
- 6) الادارة العامة للانتاج .
- 7) الادارة العامة للقوى المنتجة والامن الصناعى .
- 8) الادارة العامة للنظم والمعلومات والمنهجيات الصناعية .
- 9) الادارة العامة للشئون المالية والادارية .

ثانيا - يتبع اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة ما يأتي :-

- ا) الجهاز التنفيذي لل/participation فى التشاركيات والصناعات الخفيفة .
- ب) المعهد العالى للتقنية الصناعية .
- ج) الشركات والمنشآت والوحدات الانتاجية فى مجال الصناعات الخفيفة

مادة (5)

يختص مكتب الامين بما يلى :-

- ا) استلام البريد الوارد الى الامين وتصنيفه وتسجيله وعرضه عليه .
- ب) الاعداد لاجتماعات الامين والتحضير لها وتدوين محاضرها .
- ج) اعداد القرارات والتوجيهات الصادرة عن الاجتماعات بالتنسيق مع مكاتب وادارات الامانة .
- د) تسجيل وتوثيق كافة القرارات والمناشير والتعليمات والمراسلات الصادرة عن الامين .
- ه) تنظيم مقابلات واجتماعات الامين داخل الامانة وخارجها .

مادة (6)

يختص المكتب القانوني بالاتى :-

- ١) ابداء الرأى وتقديم المشورة في المسائل القانونية التي تعرض عليه من الامين أو الكاتب العام .
- ب) اعداد ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالقطاع .
- ج) متابعة القضايا التي ترفع من الامانة والقطاع او عليها .
- د) اعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الامانة .
- ه) القيام باجراء التحقيقات وبحث الشكاوى التي يكلف بها .

مادة (7)

يختص مكتب العلاقات العامة والتعاون الفنى بالاتى :-

- ١) الاعداد لاتفاقيات التعاون الفنى فيما يخص القطاع بالتنسيق مع ادارات ومكاتب الامانة المعنية ومتابعة تنفيذ ما يبرم منها والتحضير للمشاركات في اعمال المؤتمرات والمنظمات العربية والدولية ومتابعتها والتنسيق معها فيما يتعلق بالقطاع والاعداد للمعارض الصناعية التي يعدها او يشارك فيها القطاع وتنظيم التعاون الدولى للقطاع والدعوة لتعزيز التعاون والتكامل الصناعى العربى .
- 2) التغطية الاعلامية لانشطة الامانة والقطاع من خلال تزويد الصحافة ووسائل الاعلام بالمعلومات والبيانات واصدار النشرات الدورية والادلة التعریضية والاشرطة الوثائقية والمكتبات والتحضير للندوات والمؤتمرات التي تعقدها الامانة ومتابعة ما ينشر ويذاع عن القطاع وتوثيقه .
- 3) التحضيرات المتعلقة باستقبال الوفود والزائرين وتقديم الخدمات العامة لهم واداء العلاقات العامة الخاصة بالقطاع .

مادة (8)

تختص الادارة العامة للبحوث الصناعية بالأمور التالية :-

- ١ - اجراء البحوث الصناعية التطبيقية التي تتعلق بتطوير المنتجات والعمليات الصناعية واستخدام المواد المحلية والجديدة وتطبيق استخدام المنتجات المحلية .
- ب) اجراء البحوث التجريبية في الوحدات الانتاجية خاصة التي تتعلق بالتحول نحو استخدام المواد المحلية وتقليل تكلفة الانتاج وزيادة الفاعلية الاقتصادية .
- ج) جمع المعلومات عن الرخص الصناعية وعن براءات الاختراع .
- د) اقتراح تصاميم الالات والمنتجات .
- ه) تقديم المعونة الفنية والرأى في مختلف فروع الصناعة .

- و) تشجيع المخترعين الموهوبين في المجالات الصناعية والاهتمام بهم
- ز) متابعة وحدات البحث والتطوير بالقطاع

مادة (9)

تختص الادارة العامة للمشروعات الصناعية بالقيام بالدراسات وتقديم المقترفات والاشراف ومتابعة التنفيذ بالنسبة للامور التي تدخل في اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة فيما يتعلق بالمشروعات الخفيفة من تجميع البيانات والاحصائيات وتخطيط وتصميم وبرمجة احتياجات الاستثمار واعداد مواصفات ومعايير المشروعات ومتابعة تنفيذها واعداد الميزانيات التقديرية وخطة التحول للقطاع وذلك بهدف العمل على الاستفادة المثلى من الموارد الموجهة للقطاع واعطاء الاولوية في الاستثمار بما يحقق تطوير الوحدات الانتاجية القائمة والتوسع في امكانيات تنفيذ المشروعات وتشييدها وحسن تنظيمها وتوزيعها والاتجاه نحو التقنيات الصناعية الحديثة ومواد التشيد المطورة والمتوفرة محلياً والتنسيق بين المشروعات الصناعية الجديدة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها والعمل على تحقيق التوافق بين الانتاج الصناعي والمواد المحلية من حيث المنتجات وتصميمها والمدخلات الازمة لانتاجها وربط المشروعات الجديدة بمواد المحلية التي تتوفّر محلياً

مادة (10)

تختص الادارة العامة للانتاج بالقيام بالدراسات وتقديم المقترفات والتخطيط والاشراف ومتابعة تحقيق المستهدفات الانتاجية فيما يتعلق بالانتاج في قطاع الصناعات الخفيفة من تشغيل وتسويق وتصدير وتطوير وجمع الاحصائيات والبيانات والمعلومات والمتابعة ورقابة الجودة وتقدير الاداء والكفاءة الانتاجية وحسابات التكاليف وتطبيقات الادارة الصناعية الحديثة والميزانيات التقديرية والنهاية والموازنات السلعية

وذلك بهدف العمل على التحقق من تأمين تشغيل المصانع بطاقةها القصوى ورفع معدل انتاجية القوى المنتجة وتوفير المجال لاستخدام الات حديثة وعمليات انتاجية متقدمة والاتجاه نحو زيادة الميكنة الآلية في العمليات الانتاجية وتحسين نوعية المنتجات وصنع منتجات جديدة والتوجه لتصدير المنتجات التي تزيد عن حاجة الطلب المحلي والتعرف على الاداء الاقتصادي للمصانع والشركات من حيث معدلات الاداء والحسابات الختامية وتصحيح الاختلالات في تنظيم الهياكل الانتاجية وكذلك متابعة اجراءات نقل ملكية المصانع الى تشاركيات واجراء متابعة اعمال الدمج والتقييم للشركات والمصانع بالقطاع

مادة (11)

تختص الادارة العامة للقوى العاملة المنتجة والامن الصناعي بدراسة واقتراح والاشراف على تنفيذ ما يتقرر في شأن الامور المتعلقة بالمجالات التالية :-

- 1 - التخطيط للقوى المنتجة والحصول على تدريبها وتطويرها .
- 2) برامج التعليم والتدريب الصناعي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمعاهد والمراكمز التدريبيه النوعية التابعة للقطاع ،
- 3) السلامة والامن الصناعي في الاجهزه والشركات والمصانع والوحدات الانتاجية في القطاع وتنفيذ المنتجين وتدريبهم عليها .
- 4) المحافظة على البيئة بالشركات والمنشآت والمصانع التابعة للقطاع .

مادة (12)

تختص الادارة العامة للنظم والمعلومات والمنهجيات الصناعية بالاتى :-

- ا) اعداد وتطوير نظم المعلومات باستخدام الحاسوب والعمل على تطبيقها في القطاع لتكوين شبكة قطاعية تربط بين الوحدات العاملة في القطاع وترتبط بين الامانة وبين الامانات الاخرى ومراكمز المعلومات وتوثيق وحفظ المعلومات والبيانات وتزويد وحدات القطاع بما تطلبه منها .
- ب) اعداد النظم باستخدام الحاسوب المتعلقة بـ تخطيط ورقابة ومتابعة وتوجيه الانشطة الانتاجية والتسييدية بـ قطاع الصناعات الخفيفة والتي تمكن من التحليل المنظم لاداء الوحدات الانتاجية وتدبير تكاليف انتاجها وتقدير مدى التقدم في تحقيق الاهداف والمحافظة على مستويات المخزون في الحدود المقررة لتحقيق الاهداف المالية والعمل على تطبيقها في الامانة وفي الوحدات العاملة في القطاع .
- ج) العمل على تطبيق علوم الادارة الصناعية الحديثة واستخدام الحاسوب في تطبيقاتها مثل بحوث العمليات والنمذج الرياضية والمحاكاة وهندسة القيمة والبرمجة الخطية بغرض تقليل تكاليف الانتاج وتسهيل تدفق الانتاج في المصنع واتخاذ القرارات والاختيارات بين البدائل .
- د) اعداد النظم الخاصة بـ مراقبة ومتابعة انشطة القطاع .

مادة (13)

- تحتخص الادارة العامة للشئون المالية والادارية بالامور المتعلقة بالاتى :-
- 1 - الميزانيات التقديرية السنوية والحسابات الختامية السنوية لمشروعات خطة التحول لقطاع الصناعات الخفيفة والميزانية التقديرية السنوية والحساب الختامي السنوى للأمانة والصرف منها وفتح الاعتمادات الخاصة بها والنواحي المالية لتنفيذ المشروعات والتقارير الدورية المالية الخاصة بالقطاع .
 - 2 - الشئون المتعلقة بالعاملين بالأمانة .
 - 3 - الشئون المتعلقة بخدمات الطباعة والتصوير والهاتف والحركة فى الامانة وصيانة المبنى والمعدات الخاصة بها .

مادة (14)

للجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة أن تستعين بعدد من المستشارين والخبراء في المجالات المختلفة من داخل وخارج الجماهيرية على أن تحدد مهامهم ومعاملتهم المالية بقرار من اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة .

مادة (15)

للجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة أن تعهد بأى مشروع من مشروعات القطاع إلى ادارة مستقلة تنشأ لهذا الغرض .

مادة (16)

يصدر بالتنظيم الداخلى للأمانة قرارا من اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة .

مادة (17)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة (18)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 27 شوال 1398 هـ

الموافق 1989/6/1 م